والاستئناف، أخبر تعالى بأن ذلك الأمرَ لا يقع. والفاعل فيه احتمالان، أحدهما: هو ضميرُ الله تعالى، والثاني هو ضميرُ "بَشَر" الموصوف بما تقدَّم، والمعنى على عَوْدِهِ على "بَشَر" أنه لا يقع مِنْ بشر موصوفٍ بما وُصِف به أَنْ يَجْعَلَ نفسَه ربًا فيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضًا أن تُعْبَدَ الملائكة والأنبياءُ من دون الله، فانتقى أن يدعوَ الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره، ولامعنى على عَوْده على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادةِ غيره تعالى.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها [أوجه،] أحدُهما: قول أبي علي وغيره، وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمرَكم، فقدَّروا "أَنْ" تُضْمر بعد "لا" وتكون "لا" مؤكِّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول: "ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيام" وأنت تريدُ انتفاءَ كلِّ واحدٍ منهما عن زيد، فلا للتوكيد لمعنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كانَ من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيام.

الثاني: أن يكونَ نصبُه لنسقِهِ على "يُؤْتِيَه" قال سيبويه: "والمعنى: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة". قال الواحدي: "ويُقَوِّي هذا الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتَّخذك ربًا فَنَزَلَت".

الثالث: أن يكونَ معطوفًا على "يقول" في قراءة العامة قال الطبري. قال ابن عطية: "وهذا خطأٌ لا يلتئم به المعنى" و لم يبينْ أبو محمد وجهَ الخطأ ولا عدم التئام المعنى. قال الشيخ: "وجهة الخطأ أنه إذا كان معطوفًا على "يقول" وجَعَل "لا" للنفي على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدِّر الناصَب وهو "أنْ" إلا قبل "لا" النافية، وإذا قَدَّرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـــ"لا" مصدر منفيٌّ، فيصير المعنى: ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وُصف به انتفاءُ أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، وإذا لم يكن له انتفاءُ الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأٌ بيِّن.

أمَّا إذا جَعَل "لا: لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التئام المعنى، وذلك

أنه يصير النفي منسحبًا على المصدرين المُقَدَّرِ ثبوتُهما فينتفي قولُه ﴿كُونُواْ عِبَادًا لِّي﴾ [1] وينتفي أيضًا أمرُه باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، ويوضِّح هذا المعنى وضعُ "غير" موضعَ "لا" فإذا قلت: "ما لزيد فقهُ ولا نحوٌ" كانت "لا" لتأكيد النفي وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت "لا: لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عن وثبوتَ النحو له، إذ لو قلت: "ما لزيد فقه وغيرُ نحو" كانَ في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غيرُ نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: "جئتُ بلا زادٍ" كان المعنى جئت بغير زادٍ، وإذا قالت: "ما جئت بغير زادٍ" معناه أنك جئت بزاد، لأنَّ "لا" هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدمَ التئام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون "لا" لتأسيس النفي لا لتأكيده، وأن يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل عليه النفيُّ نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريدُ أَنْ لا تتعلم" انتهى.) [2]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [3]:

قال صاحب (الدر): (قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ العامةُ: "لَما" بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزةُ وحده على كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد.

فأمَّا قراءة العامة ففيها خمسة أوجه: أحدُها: أن تكون "ما" موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعل محذوف، وذلك الفعلُ هو جوابُ القسم، والتقدير: والله لَتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتاب، قال هذا القائل: لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دَلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِف، ثم قال تعالى: "ثم جاءكم رسول وهو محمد ﷺ" قال: "وعلى

(١) سورة آل عمران: ٧٩ ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾.

(٢) الدر المصون: ٢ /١٤٩، ١٥٠.

(٣) سورة آل عمران٨١.

هذا التقدير يستقيم النظم"، قلت: "وهذا الوجه لا ينبغي أن يجوزَ البتة، إذ يمتنع أن تقولَ في نظيرِه من الكلام: "واللهِ لزيدًا" تريد: واللهِ لتضربَنَّ زيدًا.

الوجه الثاني: -وهو **قول أبي عليّ** وغيره- أن تكونَ اللامُ في "لَما" جوابَ قوله: ﴿مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [١] لأنه جارٍ مَجْرَى القسم، فهي لامُ الابتداء المُتَلَقَّى بها القسمُ، و"ما" مبتدأةٌ موصولة و"آتيناكم" صلتُها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فَحُذِفَ لاستكمال شروطه، و"من كتاب" حال: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده، وقوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [٢] عطفٌ على الصلة، وحينئذ فلا بُدَّ من رابطٍ يربطُ هذه الجملةَ بما قبلَها فإنَّ المعطوفَ على الصلة صلةٌ، واختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنه محذوفٌ تقديره: "ثم جاءكم رسول به" فَحُذِف "به" لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوزُ؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحْذَفْ إلا بشروطٍ تقدَّمت، وهي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيبويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم مَنْ قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: "لِما معكم" صادقٌ على قوله: "لِما آتيناكم" فهو نظير: "أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عن الخِدْريّ، والحَجَّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف"، وقال:

فيا رَبَّ ليلى أَنْتَ في كلِّ موطن * وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أَطْمَعُ [٣]

يريدون: عنه ورأيته وفي رحمته، وقد وَقَع ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [٤] وهذا رأي أبي الحسن وتقدّم فيه بحث. ومنهم مَنْ قال: إنَّ العائدَ يكون ضميرَ الاستقرارِ العامل في "مع"، و"لتؤمِنُنَّ به" جوابُ قسمٍ مقدرٍ، تعود على المبتدأ ولا تعودُ على "رسول"، لئلا يلزَمَ خُلُوُّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا من رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ.

(١) سورة آل عمران: ٨٠.

(٢) سورة آل عمران: ٨١.

(٣) البيت من الطويل لمجنون بن عامر، انظر: المغني (٢٣٠)، الهمع ١/ ٨٧، الأشموني ١/ ١٤٦، الدرر ١/ ٦٤.

(٤) سورة الكهف: ٣٠.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في "لما" لامُ التوطئة، لأنَّ أَخْذَ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي "لتؤمِنُنَّ به" لامٌ جوابِ القسم، هذا كلام الزمخشري ثم قال: "ما" تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و"لتؤمِنُنَّ" سادٌّ مسدَّ جوابِ القسم والشرط جميعًا، وأن تكون بمعنى "الذي"، وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط، وتأتي غالبًا مع "إنْ"، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَّز في اللام أن تكون موطئةً و أن تكونَ للابتداء، ثم ذكر ما في "ما" الوجهين لَحَمَلْنَا كلَّ واحد على ما يليق به.

الرابع: أن اللامَ هي الموطئة و"ما" بعدَها شرطيةٌ، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو "آتيناكم"، وهذا الفعلُ مستقبلٌ معنًى لكونه في حَيِّز الشرط، ومَحلُّه الجزم والتقدير: والله لأَيَّ شيء آتيتُكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا.) [1]

وقوله: ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾:

كقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [2] وقد تقدَّم تقريرُه. وقوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [3] عطفٌ على الفعلِ قبلَه فيلزُم أَنْ يكون فيه رابطٌ يربطُه بما عُطِف عليه. و"لتؤمِنُنَّ" جوابٌ لقوله: ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [4]، وجوابُ الشرط محذوفٌ سَدَّ جوابُ القسم مَسَدَّه، والضميرُ في "به" عائدٌ على "رسول"، كذا قال الشيخ، وفيه نظر لأنه عَوْدُه على اسمِ الشرط، ويَسْتَغني حينئذ عن تقديره رابطًا، وهذا كما تقدَّم في الوجهِ الثاني، ونظيرهُ هذا من الكلام أن تقول: "أَحْلِفُ باللهِ لأَيِّهم رأيتُ ثم ذهب إليه رجلٌ قُرَشي لأُحْسِنَنَّ إليه" تريدُ إلى الرجل، وهذا الوجهُ هو مذهبُ الكسائي.

وقال سأل سيبويه الخليلَ عن هذه الآية فأجابَ بأنَّ "ما" بمنزلة الذي، ودَخَلَتِ اللامُ على "ما" كما دخلت على "إنْ" حين قلت: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأفعلنَّ، فاللامُ التي في

(١) الدر المصون: ١٥٢/٢، ١٥٣.
(٢) سورة البقرة: ١٠٦.
(٣) سورة آل عمران: ٨١.
(٤) سورة آل عمران: ٨١.

"ما" كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا" هذا نصُّ الخليل، **قال أبو علي:** " لم يُرِد الخليل بقوله "إنها بمنزلة الذي" كونَها موصلةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكونَ حرفًا كما جاءت حرفًا في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (١) ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾ (٢) وقال سيبويه: "ومثلُ ذلك: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (٣) إنما دَخَلَتْ اللامُ على نيَّة اليمين".

وإلى كونها شرطيةً ذهب جماعةٌ كالمازني والزجَّاج والزمخشري **والفارسي**، قال الشيخ: "وفيه حَدْسٌ لطيف، وحاصلُ ما ذكره انهم إن أرادوا منها -أعني الشرط والقسم- يطلُب جوابًا على حِدة، ولا يمكنُ في موضع جزم، والقسمُ يطلبُه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب" قلت: تقدَّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.) (٤)

وقوله: ﴿مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾:

إمَّا حالٌ من الموصول أو من عائده، وإمّا بيانٌ له فامتنع في قراءةِ حمزة أن تكونَ "ما" شرطيةً كما امتنع في قراءة الجمهور أن تكونَ مصدريةً.

وأمَّا قراءةُ سعيد والحسن ففيها أوجه، أحدها: أَنَّ "لَمَّا" هنا ظرفيةٌ بمعنى حين فتكونُ ظرفية. ثم القائلُ بظرفيتها اختلف تقديرُه في جوابها، فذهب الزمخشري إلى أن الجوابَ مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال: "لَمَّا" بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّق وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرتُه". وقال ابن عطية: "ويظهر أن "لَّما" هذه الظرفيةُ أي: لَمَّا كنتم بهذه الحالِ رؤساءَ الناس وأماثِلَهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤْخَذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى

(١) سورة هود: ١١١.
(٢) سورة الزخرف: ٣٥.
(٣) سورة الأعراف: ١٨.
(٤) الدر المصون: ١٥٣/٢.

في قراءة حمزة" فقدَّر ابن عطية جوابَها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهبنا إليه مذهب مرجوح قال به **الفارسي**، والجمهور: سيبويه وأتباعُه على خلافه، وقد تقدم تحقيق هذا الخلاف فلا حاجة لذكره. وقال الزجاج: "أي لَمَّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون "لَمَّا" تَؤُول إلى الجزاء كما تقول: لَمّا جِئْتني أكرمتُك" وهذه العبارةُ لا يؤخذ منها كونُ "لَمّا" ظرفيةً ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضدًا لتقدير ابن عطية جوابَها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن "لَمَّا" حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ، وقد تقدَّم دليله وأنه مذهب سيبويه، وجوابُها كما تقدَّم مِنْ تقديري ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: "فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة" نظر؟ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءةُ لا تعليل فها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت "لَمَّا" تحتاجُ إلى جواب أشبه ذلك العلةَ ومعلولَها، لأنك إذا قلت: "لَمَّا جِئْتَني أكرمتُك" في قوةِ: أكرمتُك لأجلِ مجيئي إليك، فهي من هذه الجهةِ كقراءة حمزة.

والثالث: أنَّ الأصلَ: لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم لأنها تقاربُها، والإدغامُ هنا واجب، / ولما اجتمع ثلاثُ ميمات، وميمِ مِنْ، وميمِ "ما" والميمِ التي انقلبت من نون "من" لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري: "فحذفوا إحداها". قال الشيخ: "وفيه إبهام"، وقد عَيَّنها ابن عطية بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأنَّ الثقلَ إنما حصل بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حَذْفُ الثواني نحو: "تَنَزَّل" و"تَذَكَّرون"، وقد ذكر أبو البقاء أنّ المحذوفة هي الثانية، قال: "لضَعْفها بكونها بدلًا وحصولِ التكرير بها".

و"مِنْ" هذه التي في "لَمِنْ ما" زائدة في الواجب على رأي أبي الحسن الأخفش. وهذا تخريج أبي الفتح، وفيه نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة "مِنْ" فإن التركيب يقلق على ذلك، ويبقى المعنى غيرَ ظاهر.) [1]

(١) الدر المصون: ٢/١٥٥، ١٥٦

الخاتمة

نتائج البحث:

المطلب الأول: من الآية رقم (١): (٥٢):

قام صاحب الدر بنقل توجيه الفارسي للآية رقم ١ قوله تعالى (الم)، وللآية رقم ١٩، ٢٦، ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم ١٥

المطلب الثاني: من الآية رقم: ٥٢: ٨١

قام صاحب الدر بنقل توجيه الفارسي للآية رقم ٥٢، ٥٩، ٦٦، ٧١، ٧٣، ٨٠، ٨١، قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم ٧٥.

فهرس المصادر

- أساس البلاغة: للزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطفي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـــ القاهرة ١٣٧١هـ ـــ ١٩٥٢م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي - طـ٢ دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧م، طـ٣ بيروت، ١٩٦٩م.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان: تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزيني، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري: تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي: لأبي على الفارسي: تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مصر، مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- الاشتقاق: لابن دريد: تحقيق: عبد السلام هارون ـــ مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه: تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.
- الحجة في علل القراءات السبع: تحقيق: الأستاذ على النجدي ناصف والأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار والأستاذ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي: تحقيق: د. مصطفى إمام، القاهرة ١٩٧٩م.
- الخصائص: لابن جني: تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية القسم

الأدبي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٧٢هـ ، ١٩٥٢م

– الدرر اللوامع: للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

– الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الثقافة، طـ٢، بيروت ١٩٦٩م.

– الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٦م.

– الكامل: للمبرد: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، مطبعة نهضة مصر.

الكشاف: للزمخشري ، طـ دار الفكر.

– المحتسب: لابن جني: تحقيق: ناصف والنجار وشلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.

– المحكم لابن سيده: تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حسين نصار والدكتورة عائشة عبد الرحمن ط (١)١٩٥٨م.

– المخصص: لابن سيده، بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ ـ١٣٢١هـ.

– المخصص لابن سيده في ١٧ جزءاً، المطبعة الأميرية ١٣١٦/١٣٢١هـ.

– المسائل البصريات لأبي على الفارسي: تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر طـ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي: تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، دار المنارة (بيروت)، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

– المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي: تحقيق: الدكتور على جابر منصور، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

– المسائل العسكريات لأبي على الفارسي: تحقيق: د. إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م، وطبعة أخرى: تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة

المدني، المؤسسة السعودية بمصر ١٩٨١م.

– المسائل العضديات لأبي علي الفارسي: تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي: تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد. وطبعة أخرى: تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

– المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: تحقيق: مصطفى الحدرى، دائرة المعارف، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

المعاني الكبير: لابن قتيبة، طـــ١ حيدر أباد ١٩٤٩م.

– المفضليات: للمفضل الضبي: شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٥٢م.

المقتضب: لأبي العباس المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥هـــ.

– المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر،

النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، طـــ٢، ١٩٦٧م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طـــ١ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٦٤م.

– تفسير الطبري: لابن جرير الطبري، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، طـــ٢، ١٩٥٤م.

– تفسير القرطبي: للقرطبي، طبعة ثالثة مصورة من طبعة دار الكتب المصرية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

– جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسي: تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف ١٩٤٨م.

– جمهرة الأمثال: للسكري: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

– جمهرة اللغة: لابن دريد، طـ حيدر أباد، ١٣٤٥هـ.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، طبعة بولاق ١٣٩٩هـ.

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، مصر، ١٣٥٠هـ.

– شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس: تحقيق: زهير غازي، بغداد.

– شرح القصائد العشر: للخطيب التبريزي: تعليق: محمد الحضر، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، ١٣٤٣هـ.

– شرح المفصل: لابن يعيش ـ الطبعة المنيرية بمصر.

– شرح شواهد المغني: للبغدادي: تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، دمشق، ١٩٧٣م.

– ضرائر الشعر: للقيرواني: تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، الإسكندرية، ١٩٧٣م.

– طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة ١٩٥٤م.

– كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد: تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

– مجالس ثعلب: لابن العباس أحمد بن يحيى ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

مجمع الأمثال للميداني: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

– مجمع البيان في تفسير القرآن: للطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١م.

– معاني القرآن للفراء: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار وعبد الفتاح

شلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، مطبعة عيسى الحلبى ١٣٥٥هـ.

- معجم البلدان: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة ١٣٢٣ / ١٣٢٤هـ.

- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.

- مقاييس اللغة: لابن فارس: تحقيق: عبد السلام هارون ـ الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطي، عنى بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ.

- وفيات الأعيان لابن خلكان: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٩٤٨.